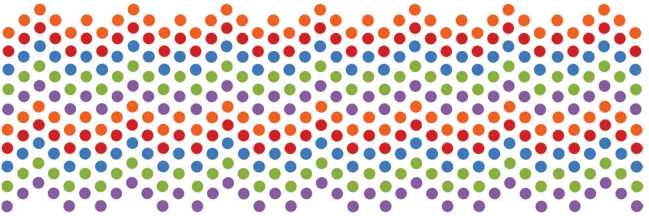


الإطار التشريعي الجنائي المصري لأهم جرائم العنف ضد المرأة



وحدة مناهضة العنف ضد المرأة بالمجلس القومي للمرأة



قانون العقوبات

نص قانون العقوبات على العديد من المواد التي أسبغت حماية للمرأة وشدت العقاب في جرائم محددة مثل التعرض لها والخطف والاعتداء والاعتداء الذي يؤدي إلى الإجهاض.

تم تعديل المواد المتعلقة بالتحرش والاعتداء وهتك العرض بالقانون رقم ١١ لسنة ٢٠١١ فتم تعديل مواد (٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٦٩ مكرر-٢٨٩-٣٠٦ مكرر أ).

الضرب والجرح والعنف النفسي

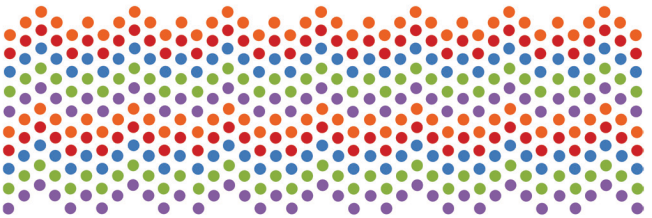
ينص قانون العقوبات على تجريم أشكال العنف في نصوصه المختلفة ومنها الاعتداء بالضرب والجرح والتمييز أو العنف النفسي بما في ذلك السب وإهانة شخص، وهي جرائم بموجب المواد (١٧١ و١٦١ مكرر و١٧٦ و٢٤٠ و٢٤١ و٢٤٢ و٣٠٧ و٣٠٨ من قانون العقوبات) وتسري هذه النصوص بصراحة على من يرتكب هذه الجرائم دون تمييز بين رجل أو امرأة.

جريمة موافقة أنثى بغير رضاها

نصت المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات على أنه (من واقع أنثى بغير رضاها يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد، ويعاقب الفاعل بالإعدام إذا كانت المجني عليها لم يبلغ سنها ثماني عشر سنة ميلادية كاملة أو كان الفاعل من أصول المجني عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجر عندها أو عند من تقدم ذكرهم أو تعدد الفاعلون للجريمة).

جريمة هتك العرض بالقوة

تنص المادة ٢٦٨ من قانون العقوبات على أن (كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو التهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالسجن المشدد، وإذا



كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ثمانية عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها أو أحد مرتكبيها ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالسجن المؤبد).

جريمة هتك العرض بغير القوة

تنص المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات على أن (كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كلا منهما ثماني عشر سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالسجن و إذا كان سنة لم يبلغ إثني عشر سنة ميلادية كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن سبع سنوات).

جريمة الفعل الفاضح العلني وغير العلني

تنص المادة ٢٧٨ من قانون العقوبات على أن (كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز ثلاثمائة جنيها)

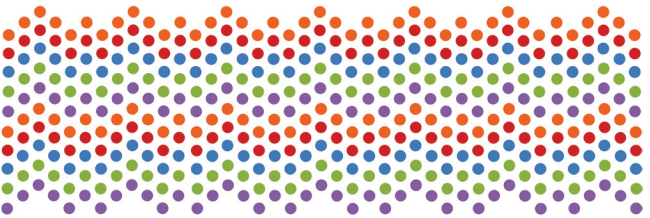
كما تنص المادة ٢٧٩ من قانون العقوبات على أن (يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا مخلا بالحياء ولو في غير علانية).

جريمتي التعرض والتحرش

يستبدل بنص المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ النص الآتي:

المادة ٣٠٦ مكرر(أ)

يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين



كل من تعرض للغير في مكان عام أو خاص أو مطروق بإتيان أمور أو إحياءات أو تلميحات جنسية أو إباحية سواء بالإشارة أو بالقول أو بالفعل بأي وسيلة بما في ذلك وسائل الاتصالات السلكية أو اللاسلكية.

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين اذا تكرر الفعل من الجاني من خلال الملاحقة والتتبع للمجني عليه.

وفي حالة العود تضاعف عقوبتنا الحبس والغرامة في حديهما الأدنى وأقصى.

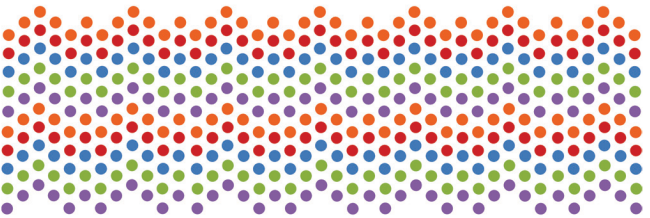
مادة ٣٠٦ مكررا (ب)

يعد تحرشاً جنسياً اذا ارتكبت الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ مكرراً (أ) من هذا القانون بقصد حصول الجاني من المجني عليه على منفعة ذات طبيعة جنسية ويعاقب الجاني بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

فيإذا كان الجاني ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة (٢٦٧) من هذا القانون أو كانت له سلطة وظيفية أو أسرية على المجني عليه أو مارس عليه أي ضغط تسمح له الظروف بممارسته عليه أو ارتكب الجريمة من شخصين فأكثر أو كان أحدهم على الأقل يحمل سلاحا تكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنين والغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه.

جريمة الخطف

تنص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات على أن (كل من خطف بالتحيل أو الإكراه شخصا، يعاقب بالسجن المشدد مدة لا تقل عن



عشر سنين، فإذا كان الخطف مصحوباً بطلب فدية تكون العقوبة السجن المشدد لمدة لا تقل عن خمس عشرة سنة ولا تزيد على عشرين سنة. أما إذا كان المخطوف طفلاً أو أنثى، فتكون العقوبة السجن المؤبد.

ويحكم على فاعل جناية الخطف بالإعدام إذا اقترنت بها جناية موقعة المخطوف أو هتك عرضه). معدلة بالقانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٨

الاجهاض

تعاقب مواد ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٣ - ٢٦٤ اسقاط الحوامل بالحبس والسجن المشدد

جريمة الإعتداء على الحقوق والحريات الشخصية

مادة رقم ٣٧٥ يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز سنتين وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل القوة أو العنف أو الإرهاب أو التهديد أو تدابير غير مشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية:

أولاً: حق الغير في العمل.

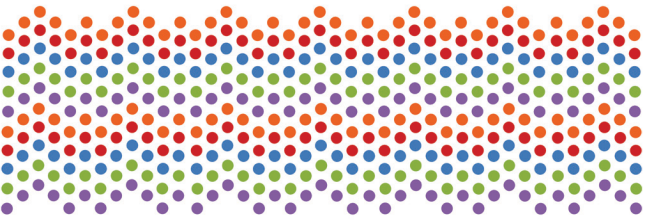
ثانياً: حق الغير في أن يستخدم أو يمتنع عن استخدام أي شخص.

ثالثاً: حق الغير في أن يشترك في جمعية من الجمعيات.

ويطبق حكم هذه المادة ولو استعملت القوة أو العنف أو الإرهاب أو التدابير غير المشروعة مع زوج الشخص المقصود أو مع أولاده.

وتعد من التدابير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص:

أولاً: تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غدوه ورواحه أو الوقوف موقف التهديد بالقرب من منزله أو بالقرب من أي مكان آخر يقطنه أو يشتغل فيه.



ثانياً: منعه من مزاوله عمله بإخفاء أدواته أو ملابسه أو أي شيء آخر مما يستعمله أو بأية طريقة أخرى.

ويعاقب بنفس العقوبة السالف ذكرها كل من يحرض الغير بأية طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة.

ختان الاناث

صدر تعديل قانون العقوبات في ٢٠٠٨ بتجريم الختان بنصوص قانونية وذلك لمعاقبة ختان الإناث فقد نصت المادة ٢٤٢ مكرر من قانون العقوبات على ما يلي:

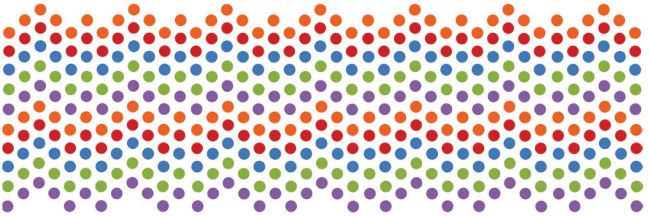
«مع مراعاة حكم المادة (٦١) من قانون العقوبات، ودون الإخلال بأي عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تجاوز سنتين أو بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه كل من أحدث الجرح المعاقب عليه في المادتين (٢٤١، ٢٤٢) من قانون العقوبات عن طريق ختان لأنثى.»

• في عام ٢٠١٦ بموجب القانون رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٦ تم تشديد العقوبة المنصوص عليها بالمادة ٢٤٢ مكرر من قانون العقوبات الخاصة بختان الإناث حيث تم رفع الجريمة من جنحة الى جناية و تتراوح العقوبة بالسجن من خمس إلى سبع سنوات لمن يمارسون تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) ويمكن أن تصل إلى ١٥ عامًا إذا أسفرت القضية عن العاهة المستديمة أو وفاة وأهمية التعديل تبرز في:

١. تشديد العقوبة من الحبس او الغرامة الي السجن (أى جعلها جناية بدلا من جنحة).

٢. أصبح إنقضاء الدعوى الجنائية فيها بعد مرور عشر سنوات بدلا من ثلاث سنوات في مواد الجنح.

٣. أصبحت من الجرائم التى يعاقب على الشروع فيها اذا وقفت عند حد الشروع ولم تكتمل.

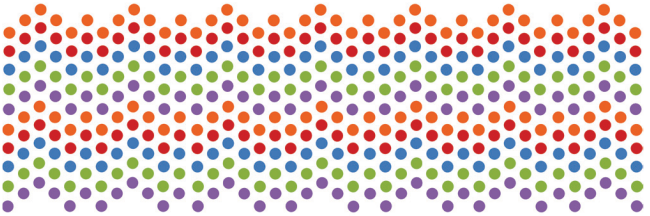


٤. اضافة ظرفين مشددين للجريمة (العاهة المستديمة / وفاة المجنى عليها).

كما إستحدث المشرع جريمة جديدة بنص المادة ٢٤٢ مكرر «أ» وهي عقاب طالب الختان بالحبس إذا تمت الجريمة بناء على طلبه وتأتي أهمية ذلك التعديل للحد من الدعوات التي يطلقها البعض لإجراء الختان سواء كان شخص له صلة بالمجني عليها أو يقوم بالدعوة لإرتكاب تلك الجريمة بشكل عام.

جريمة الحرمان من الميراث

أورد المشرع تعديلا على قانون المواريث بإضافة مادة جديدة برقم ٤٩ بالقانون ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ بتجريم الحرمان من الميراث (مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها أي قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من امتنع عمدا عن تسليم أحد الورثة نصيبه الشرعي من الميراث، أو حجب سنداً يؤكد نصيباً لوارث، أو امتنع عن تسليم ذلك السند حال طلبه من أي من الورثة الشرعيين، وتكون العقوبة في حالة العود الحبس الذي لا تقل مدته عن سنة، ويجوز الصلح في الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة، في أي حالة تكون عليها الدعوى ولو بعد صيرورة الحكم باتاً، ولكل من المجني عليه أو وكيله الخاص، ولورثته أو وكيلهم الخاص، وكذلك للمتهم أو المحكوم عليه أو وكيلهما الخاص، إثبات الصلح في هذه الجرائم أمام النيابة أو المحكمة بحسب الأحوال. ويترتب على الصلح انقضاء الدعوى الجنائية ولو كانت مرفوعة بطريق الادعاء المباشر، وتأمّر النيابة العامة بوقف تنفيذ العقوبة إذا تم الصلح أثناء تنفيذها، ولا يكون للصلح أثر على حقوق المضرور من الجريمة).



الجرائم الالكترونية

صدر قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ «مكافحة جرائم تقنية المعلومات» كأول تشريع مصري، يخاطب الجرائم التي تتم عبر شبكة الإنترنت ومواقع الاتصالات الالكترونية بما يغطي الجرائم التي تقع على المرأة من تحرش وتتبع وانتهاك للخصوصية الاشخاص.

الزواج القسرى والزواج المبكر

- نصت المادة (٨٠) من دستور عام ٢٠١٤، على التزام الدولة بحماية الطفل دون سن الثامنة عشرة عاما من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري.
- تنص المادة ٢ من قانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ على أن الطفل هو كل من لم يتجاوز الـ ١٨ عاماً.
- أصدر وزير العدل القرار رقم ٦٩٢٧ لسنة ٢٠٠٨ الذي ينص على أنه « ولا يجوز مباشرة عقد الزواج أو المصادقة على زواج مالم يكن سن الزوجيين ثمانى عشر سنة وقت العقد».
- تنص المادة (٣١ مكرراً) والمضافة عام ٢٠٠٨ للقانون ١٤٣ لسنة ١٩٩٤ بشأن الأحوال المدنية على أنه « لا يجوز توثيق عقد زواج لمن لم يبلغ من الجنسين ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة».

هذه المطبوعات ممولة من



قطعة ١١ شارع عبد الرزاق السنهوري
من شارع مكرم عبيد - مدينة نصر - القاهرة
تليفون: ٦٠ ٩٠٠ ٢٣٤ - ٦١ ٩٠٠ ٢٣٤ (+٢٠٢)
فاكس: ٦٦ ٩٠٠ ٢٣٤ (+٢٠٢)
الموقع الإلكتروني: www.ncw.gov.eg

